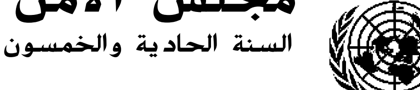
مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون



الجلسة ٣٦٧٣

الجمعة، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد العربي .... (مصر)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
ألمانيا	السيد كاول
اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
ايطاليا	السيد فولتشي
بوتسوانا	السيد نكغوي
بولندا	السيد متوزفسكي
جمهورية كوريا	السيد بارك
شيلي	السيد لاراين
الصين	السيد وانغ شويشيان
غينيا - بيساو	السيد كويتا
فرنسا	السيد ديجاميه
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1996/412)

96-85791

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1996/412)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل طاجيكستان يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عليموف (طاجيكستان) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان الوارد في الوثيقة S/1996/412. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/430 التي تتضمن نص مشروع قرار تم اعداده أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

المتكلم الأول ممثل طاجيكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي سيدي أن أهنئكم سيدي باخلاص على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتمنى لكم النجاح في نشاطكم المتعدد الجوانب الذي يستهدف ضمان فعالية عمل المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، السفير تشن هواصن، رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، على العمل الهام والايجابي الذي اضطلع به أثناء رئاسته.

وتقدر حكومة طاجيكستان تقديرا كبيرا المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي من أجل حسم الصراع بين الطرفين الطاجيكيين. ولقد أنيط بي، نيابة عن رئيس طاجيكستان، السيد إيمومالي رحمانوف، أن أنقل عبارات الامتنان الصادق للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، على اهتمامه الكبير وجهوده الهادفة الى تحقيق السلام والوفاق في طاجيكستان.

وتلاحظ حكومة بلدي مع الارتياح أن مجلس الأمن يواصل ايلاء اهتمام مستمر لمسألة ايجاد تسوية بين الطرفين الطاجيكيين ويتخذ خطوات ملموسة تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان على وجه السرعة.

ونحن نقدر تقديرا عاليا الجهود التي بذلها المبعوث الخاص السابق للأمين العام، السفير راميرو بيريز - بالون، الذي أسهم اسهاما كبيرا في تسوية الصراع بين الطرفين الطاجيكيين، ونعرب عن الأمل بأن يواصل الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيرد ميريم، الذي عين مؤخرا، بذل هذه الجهود بنجاح.

وتقوم الآن الدول والمنظمات الاقليمية الدولية التي تتمتع بصفة المراقب في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين، بتقديم مساهمة هامة وكبيرة من أجل ضمان تحقيق تسوية سلمية للصراع في طاجيكستان.

وتشير مع الارتياح إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تقيم علاقات وثيقة ومفيدة مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وكذلك مع قوات الحدود في طاجيكستان، مما يمثل بوضوح عنصرا هاما في تثبيت استقرار الحالة.

وإن الصراع الذي لم يحسم ما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية يمثل عبئا ثقيلا على كاهل شعب طاجيكستان الذي طالت معاناته. وفي هذا الصدد، أرى أن من الأهمية القصوى بمكان أن أؤكد من جديد على أن حكومة بلدي ملتزمة التزاما تاما وحيدا

بحل سلمي وسياسي للمشاكل القائمة وتحبذ بصورة راسخة استمرار المحادثات الطاجيكية، برعاية الأمم المتحدة، بالرغم من نتائجها الضئيلة نسبيا حتى الآن، والتي لا يلام عليها وفد الحكومة.

وإذ تجهد حكومة بلدي من أجل الاستئناف المبكر لأنشطة اللجنة المشتركة المعنية بتنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار المؤقت ووقف الأعمال العدائية الأخرى على امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل البلد، فإنها أكدت من جديد في مذكرة شفوية مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على استعدادها لتأمين الحماية المثلى المعارضة الأعضاء في اللجنة. وإننا نعول على أن تكفل هذه الخطوة من جانب الحكومة ازالة العقبات القائمة والتسريع في استئناف أنشطة اللجنة المشتركة.

ولما كانت حكومتي تولي أقصى الأهمية لتحقيق تسوية تفاوضية فإنها تتعاون تعاونا وثيقا مع الممثل الخاص للأمين العام، ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وتتخذ أيضا خطوات اضافية لاقامة سلم ووفاق مدني في البلد.

وبناء على المبادرة التي اتخذها رئيس البلاد، فخامة السيد أيمومالي رحمانوف، في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦، والتي أدت إلى التوقيع في دوشانبي على اتفاق بشأن الوفاق الاجتماعي في طاجيكستان، والذي حمل بالاضافة إلى تواقيع زعماء البلاد، تواقيع ما يقرب من ٤٠ هيئة منها أحزاب سياسية وحركات اجتماعية ورابطات وطنية وطوائف دينية. ويمثل هذا الاتفاق نموذجا للوفاق الوطني؛ ويفتح آفاقا لاقامة مجتمع تعددي ديمقراطي يتمتع بمعايير رفيعة في مجال حقوق الانسان وبمشاركة متساوية لجميع القوى السياسية والاقليمية في الحياة العامة في البلاد.

وكانت حكومتي قد سعت إلى تحقيق نفس الهدف عندما اقترحت في المحادثات فيما بين الأطراف الطاجيكية مبادرة عقد دورة استثنائية للبرلمان بمشاركة زعماء حركة النهضة الإسلامية والممثلين الآخرين للمعارضة الطاجيكية المتحدة. ونحن على اقتناع راسخ بأن هذه الدورة كان من شأنها أن تصبح نقطة تحول في عملية المصالحة الوطنية. ولا يسع المرء إلا أن يشعر بالأسف لأنه على الرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام، والذي أبلغ به زعماء المعارضة من خلال ممثله الخاص السابق، السيد عصمت كتاني، فإن زعماء المعارضة رفضوا المشاركة في عمل الدورة الاستثنائية، وانتهكوا بالتالي الاتفاق الوحيد الوارد في إعلان عشق آباد.

إن الجناح العسكري للمعارضة الرافض للمصالحة، سعيا منه إلى تحقيق أهدافه - وليس بدون موافقة زعماء المعارضة الطاجيكية المتحدة على ما يبدو - يميل إلى انتهاج سياسة قائمة على ممارسة الضغط العسكري المستمر على الحكومة. ولا تزال هذه القوى تستخدم أساليب الإرهاب والتخويف على نطاق واسع وتنتهك بصورة منتظمة وصارخة الاتفاق على الوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل البلد. وفي ٢١ أيار/مايو من هذا العام، أدان مجلس الأمن وعن حق الهجمات المدبرة والمنظمة التي شنتها المعارضة الطاجيكية المسلحة والتي أسفرت عن سقوط الكثير من الضحايا بين السكان المدنيين.

ونحن ممتنون للبلدان المانحة ولوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وللمنظمات الدولية على جهودها لتقديم المساعدة المنزهة الغرض لبلدنا. ولكن على الرغم من المساندة الإنسانية المكثفة التي يقدمها المجتمع الدولي، فإن الحالة لا تزال حرجة. وعلاوة على ذلك، سبب الأمطار الغزيرة والفيضانات الربيعية والاهيالات الوحلية خسائر ملموسة في الاقتصاد الوطني، ولا سيما في القطاع الزراعي. وتكبد القطاع الاجتماعي خسائر بشرية وأطرارا كبيرة. ونتيجة لذلك فإن الحالة الإنسانية ازدادت ترديا. ولا يزال سكان طاجيكستان يعانون من نقص شديد في الغذاء والدواء. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومتي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، فإن مما لا شك فيه أنها أثرت تأثيرا سلبيا على اقتصاد البلد، الذي كان معطلا بالفعل بسبب الحرب الأهلية، وعلى الرفاهية الاجتماعية لشعبه.

إننا نعرب عن أملنا في أن نداء مجلس الأمن من أجل طاجيكستان المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦،

بـ "الاستجابة على الفور لدعم جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى" (S/PV.3665، ص ٣)

سيصغى إليه وسيقدم دعم فوري إلى شعب بلدي في هذه الأوقات الصعبة.

وأجد من الضروري أن أؤكد هنا مرة أخرى أن حكومة طاجيكستان تؤمن بأن الطريق إلى السلام في البلد يمر عبر الحوار المستمر بين الأطراف الطاجيكية وتسوية الخلافات القائمة على أساس الشرعية الدستورية وبالوسائل السياسية وحدها. ونحن على اقتناع بأنه، بهذه الطريقة وحدها، يمكن استعادة الاستقرار في البلد وإتاحة الفرصة لشعبنا للتقدم على مسار الاتفاق الوطني، وإقامة المؤسسات الاجتماعية الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، سترحب حكومة طاجيكستان باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، لأن أفراد البعثة، الذي يمثلون وجود الأمم المتحدة في المنطقة، يشجعون إلى حد كبير الاستقرار واستمرار عملية السلام برمتها.

الرئيس : أشكر ممثل طاجيكستان على الكلمة الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن أحر تهانئي الشخصية بمناسبة توليكم مهام رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وإذ عرفتكم منذ اليوم الأول الذي جئت فيه إلى هنا، فإنه لا يوجد لدى أدنى شك في أن أداءكم سيظل عالقا في الأذهان.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق للممثل الدائم للصين، السفير تشن هواصن، على الطريقة النزيهة للغاية التي مارس بها مهامه خلال شهر أيار/مايو.

ويشرفني أن أتكلم بلسان رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد تابع مجلس الأمن عن كثب الحالة في طاجيكستان عبر الأشهر القليلة الماضية وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تردي الظروف في الساحة. وأن الأنشطة العسكرية التي قامت بها المعارضة ومؤخرا الحكومة أظهرت أن وقف إطلاق النار واهن، على أفضل التقديرات، ويتعرض لانتهاكات واسعة النطاق.

وفي رأينا أن البيان الرئاسي الصادر في ٢١ أيار/مايو بعث رسالة واضحة إلى الأطراف بعد الهجوم المدبر الذي شنته المعارضة الطاجيكية المسلحة في منطقة تافيلدارا. ولاحظ المجلس مع القلق أن تصاعد العنف أودى بحياة أشخاص مدنيين وأفراد من قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي الوقت ذاته، فإن الجمود السياسي في الحوار بين الطرفين الطاجيكيين عقب محادثات عشق آباد يعزى إلى فقدان الثقة بين الأطراف. وكان من بين عناصر هذه الصورة المزعجة موقف المعارضة في المفاوضات وفي الميدان؛ وعدم تقديم الحكومة لضمانات أمنية كافية بصورة كتابية لأعضاء المعارضة في اللجنة المشتركة؛ والتأخير في التحقيق في مصير السيد ظافر رحمانوف، الذي اختطف في شباط/فبراير الماضي.

وإننا نشاطر الأمين العام تقييمه الوارد في تقريره (S/1996/412) المؤرخ ٧ حزيران/يونيه، ونؤيد مقترحاته. ونود أن نركز على الجوانب الثلاثة التالية.

إن تسوية هذا الصراع لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الحوار فيما بين الأطراف الطاجيكية. ولكن التسوية السياسية المطلوبة لا تزال بعيدة المنال. ولذلك ينبغي استئناف المحادثات فيما بين الطراف الطاجيكية دون إبطاء. ومن سوء الحظ أن أعضاء المعارضة اختاروا عدم المشاركة في الدورة الاستثنائية للبرلمان، التي نظمت على أساس مبادرة الرئيس رحمانوف باعتبارها خطوة أولى صوب مشاركة جميع القوى السياسية في طاجيكستان في عملية المصالحة. وكما يشير تقرير الأمين العام فإن زعماء المعارضة كرروا افكارهم بشأن إنشاء مجلس للمصالحة الوطنية. وأيا كانت الصغية التي سيجري اتباعها في نهاية المطاف، فإن من الواضح أن المصالحة الوطنية يجب أن تكون

عنصرا مركزيا في الحوار بين الأطراف الطاجيكية.

إننا نرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لطاجيكستان، السيد غيرد مريم، الذي بدأ اتصالاته مع الأطراف ومع الزعماء في المنطقة. ومن النتائج الأولى التي تحققت: موافقة الحكومة والمعارضة على تمديد سريان اتفاق طهران على الوقف المؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل البلد، لمدة ثلاثة أشهر حتى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦. ومع ذلك، تعرض وقف إطلاق النار لانتهاكات خطيرة، ووفقا لآخر التقارير، لا يزال القتال مستمرا.

ويجب على الطرفين احترام الالتزامات التي قطعاها على نفسيهما. إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم والالتزام دون مستوى أعلى بكثير من التعاون من جانب الطرفين نفسيهما. ويجب أن يبنيا على البوادر الإيجابية التي قدماها أصلا في أيار/مايو عندما قررا تمديد وقف إطلاق النار. ونحن نعول على جهود الوساطة التي يقوم بها الممثل الخاص. وينبغي تنفيذ تدابير بناء الثقة الملموسة مثل الإفراج غير المشروط عن السجناء الذين احتجزتهم المعارضة في منطقة تافيلدارا.

وفي هذا الإطار نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مدة ستة أشهر أخرى. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق من أن التأخيرات في تنفيذ الوقف الفعال لإطلاق النار قد تنشئ حالة لن يكون فيها من المستصوب استمرار في مشاركة الأمم المتحدة المباشرة بعد فترة الستة أشهر هذه. ولا يمكننا أن نتغاضى عن التهديدات الموجهة لأمن موظفي البعثة كذلك لا يمكننا أن نسمح بفرض قيود على حرية تحرك المراقبين العسكريين لأسباب لا صلة لها بأمنهم. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب إرسال رسالة واضحة إلى الطرفين بأن الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة من حيث الموارد المالية والبشرية على السواء، فضلا عن مشاركتها في المفاوضات، لا يمكن اعتبارها أمرا مسلما به.

إن أية تأخيرات جديدة في التوصل إلى نتيجة جادة في الحوار بين الطرفين الطاجيكيين قد تلحق الضرر ليس فحسب بزخم المفاوضات الذي تحاول الأمم المتحدة الإبقاء عليه، بل أيضا بالدعم المالي الذي تمس إليه حاجة السكان والبلد اللذين تضررا تضررا بالغا بهذه الأزمة.

وتضم البلدان التالية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي صوتها إلى هذا البيان: استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا. كما تشاطر أيسلندا والنرويج هذا البيان.

الرئيس: أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم الآن أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. واذا لم أسمع أي اعتراض فإنني أطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

بما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كول (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بأن أقول إن المانيا تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل ايطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول التي ضمت نفسها ثانية الى ذلك البيان الهام للاتحاد الأوروبي.

تتيح جلسة مجلس الأمن اليوم فرصة هامة لتقييم ما أنجز، بفضل جهود طرفي الصراع وكذلك بفضل جهود هذا المجلس والأمين العام وممثليه الخاصين والدول والكيانات الأخرى المعنية. والحال هو أنه لا يزال يوجد قتال مكثف في منطقة تافيلدارا، وأن الحالة الإنسانية بالغة الخطورة وأن آفاق التقدم في المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين قاتمة. ويمكن القول على أحسن تقدير بأن اتفاق طهران بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والذي يشكل أساس تسوية سياسية تفاوضية، لم ينفذ إلا بشكل جزئي.

ويبدو أن المعارضة الاسلامية المسلحة على وشك السيطرة على جزء من طاجيكستان كبير ومهم من الناحية الاستراتيجية. وتدريجيا فإن منطقة لينين

أباد ومناطق أخرى في البلد بدأت تفلت من سيطرة الحكومة. وهناك حتى بعض بوادر الانقسام داخل الحكومة التي تتألف في أغلبها من أفراد ينتمون إلى كليبي. لذلك نرى أن هناك خطرا ملموسا هو إضفاء طبيعة الصراع الأفغاني على ذلك الصراع، بما يستتبعه ذلك من آثار وخيمة على الاستقرار الإقليمي.

ويتحمل الطرفان مسؤولية جسيمة في هذه التطورات. بيد أننا نرى أن إخفاق الحكومة في فتح الباب لمشاركة مجموعات إقليمية وسياسية أخرى في طاجيكستان من العقبات الأساسية التي تحول دون التوصل إلى تسوية. وحتى يكون الحل الوسط السياسي مجديا فإنه لا ينبغي أن يقتصر على تقاسم السلطة بل ينبغي أن يستهدف أيضا إنشاء عمليات ديمقراطية حقيقية لصنع القرار. ودون استعداد الحكومة لتقاسم حقيقي في السلطة لا يمكن التوصل إلى حل وسط.

وتؤيد المانيا مشروع القرار الذي ينص على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر إضافية. بيد أننا نولي أهمية كبيرة لعزم الأمين العام في تقريره وفي مشروع القرار أيضا على إجراء إعادة نظر جادة في مستقبل التزام الأمم المتحدة في طاجيكستان بعد ستة أشهر اذا لم يتم إحراز تقدم في عملية السلام.

وفي هذا الصدد فإن المطلوب، أولا وقبل كل شيء، هو الوقف الفوري للأعمال العدائية من جانب الطرفين. واذا استمر الطرفان في اللجوء إلى الخيارات العسكرية والتباطؤ في مواصلة المحادثات بينهما فستتمثل النتيجة الوحيدة في استمرار وزيادة بؤس شعب طاجيكستان. ونحن ندعو الطرفين إلى السعي الى تحقيق تسوية تفاوضية سلمية. واذا لم يتم الامتثال لهذا النداء واحترام الالتزامات التي قطعها الطرفان على نفسيهما فسيضطر المجلس في النهاية إلى استخلاص النتائج المناسبة من ذلك.

وحتى تفي البعثة بولايتها بفعالية ينبغي رفع جميع القيود المفروضة على حرية حركتها، وخاصة من جانب حكومة طاجيكستان. والضمانات الشفوية لذلك لا تكفي وحدها. فمن الضروري، فضلا عن ذلك، استئناف عمل اللجنة المشتركة المنشأة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار، بعد انسحاب المعارضة نتيجة اختطاف الرئيس المشارك عن المعارضة في اللجنة بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦. ومن المؤسف أنه لا توجد أية أنباء من حكومة طاجيكستان عن نتائج تحقيقها في هذا الحادث. ومن جهة أخرى من الواضح أن الحكومة قد أعطت الضمانات الأمنية المكتوبة التي طلبتها المعارضة ونحن نشجع المعارضة على قبولها بحسن نية.

وينبغي لطرفي الصراع، حكومة طاجيكستان والمعارضة على حد سواء، أن يتفهما الآن رسالة التحذير الشديد التي يوجهها اليهما مشروع قرار اليوم. فالمجلس يعطي للطرفين فرصة لمدة ستة أشهر، ولربما تكون الأخيرة، لإن يدللا على التزامهما في واقع الأمر بالوقف الفعلي لإطلاق النار والمصالحة الوطنية، بمساعدة الممثل الخاص الجديد للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وحفظة السلام التابعين لكمنولث الدول المستقلة.

ويسر المانيا أنها تمكنت من تقديم تبرع للبعثة قيمته مليون مارك الماني لكي توفر لها قدرة النقل الجوي.

وأخيرا أود أن أمتدح وأن أشكر أعضاء البعثة على قيامهم بمهمتهم في ظل الظروف الحالية البالغة الصعوبة.

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بصدد نقطة نظام.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آسف لمقاطعة الاجراءات الطبيعية، لكنني مضطر للتعليق على شيء قاله ممثل ألمانيا للتو. لقد قال في معرض الاشارة إلى بيان السفير فولتشي إنه كان يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وموجود أمامي بيان السفير فولتشي، وهو لا يدعي في أي مكان من بيانه بأنه يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وكان حريصا عندما قال إنه كان يتكلم بلسان رئاسة الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن التعليمات التي لدي لا تسمح لي بالموافقة على كلامه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لأسباب يألفها الوفد الألماني ولا علاقة لها بالموضوع المدرج في جدول أعمالنا اليوم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر الوفد الروسي بقلق بالغ ازاء عدم احراز تقدم صوب تحقيق تسوية سياسية للصراع في طاجيكستان، وخاصة ازاء اتساع نطاق الأعمال العدائية الجارية في منطقة تافيلدارا. ويجب في الواقع أن يؤكد الطرفان الطاجيكيان اخلاصهما المعلن عنه لمجرد تحقيق تسوية سياسية سلمية للصراع على أساس تقديم تنازلات وحلول وسط متبادلة. ونرحب بالبيان الذي يتضمن هذه التأكيدات، وهو البيان الذي أدلى به للتو ممثل طاجيكستان. ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن خلق الظروف المطلوبة لاحراز تقدم ناجح في عملية المفاوضات إلا بالتنفيذ الكامل والراسخ من قبل الطرفين لجميع الالتزامات التي تعهدا بها، ولقرارات مجلس الأمن. وإننا ندين بشدة الأعمال الارهابية ضد السكان المدنيين وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ويجب وضع حد للارهاب.

وتؤيد روسيا جعل الحوار الطاجيكي مستمرا وناشطا حقا. ونحن نرحب بالاتفاق على استئناف جولة عشق أباد للمحادثات الطاجيكية. ونطلب إلى الطرفين أن يتخذا موقفا مسؤولا من مشاركتهما فيها. وأن يظهرا إرادة سياسية للتوصل إلى حلول وسط لمشاكل رئيسية في التسوية.

ونتمنى كل النجاح للممثل الخاص للأمين العام في الجهود النبيلة التي يبذلها. وروسيا، بصفتها دولة مراقبة في المحادثات الطاجيكية، ستقدم إليه كل ما أمكنها من الدعم.

ويعلق الوفد الروسي أهمية كبرى على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي يشكل النشاط الذي تقوم به عاملا جادا لضبط الحالة واستقرارها، ويوفر دعما لا غنى عنه لاجراء حوار سياسي بناء. وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وقوات الحدود الروسية ستواصلان دعم الجهود التي تبذلها البعثة في تنفيذ ولايتها. ويجب أن يزيل الطرفان الطاجيكيان فورا جميع العراقيل، وأن يهيئا الظروف المطلوبة لعمل البعثة على نحو فعال وللاستئناف العاجل لأنشطة اللجنة المشتركة في رصد تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار. ونحيط علما بتأكيد حكومة طاجيكستان مجددا على تكريسها مبدأ حرية الحركة لمراقبي الأمم المتحدة وتوفير ضمانات أمنية لأعضاء المعارضة في اللجنة المشتركة.

ويعرب الوفد الروسي عن امتنانه لجميع أعضاء المجلس على تأييدهم للأحكام الرئيسية لمشروع القرار الذي عرضناه، وعلى اقتراحاتهم وإضافاتهم الهامة التي عززت تعزيزا كبيرا ثقله السياسي.

ويحدونا الأمل في أن يتحمل الطرفان الطاجيكيان مسؤولية كاملة، وأن يحيطا علما بالموقف الإجماعي لمجلس الأمن ويحترماه.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفد بوتسوانا بقلق عميق ازاء اتساع نطاق القتال في طاجيكستان. والواضح أن الطرفين غير راغبين في الوفاء بالشروط المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن. والمؤسف أن الحالة في طاجيكستان لا تزال كما كانت عليه قبل ستة أشهر عندما استعرض المجلس آخر مرة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وبعبارة أخرى، لم يحرز تقدم يذكر في محادثات السلام الطاجيكية على الرغم من إعلان الطرفين عن عزمهما على حل خلافاتهما بالحوار السياسي. والمقلق في الواقع أن حدة الأعمال العدائية التي أفيد عنها بلغت مستويات جديدة منذ أن انتهت الحرب الأهلية في عام ١٩٩٢.

ووفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا. فبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تقوم بعمل جيد في ظل ظروف عسيرة جدا، بيد أننا لا نعتقد أنه آن الأوان لسحب البعثة حيث من المرجح أن يفاقم سحبها الحالة سوءا في طاجيكستان ويضر بالسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. والقرار مع ذلك يخطر الطرفين حقا بعبارة واضحة جدا بأن تمديد ولاية البعثة مشروط باحترام الطرفين لاتفاق طهران، والعمل على نحو فعال بوقف اطلاق النار، وإحراز تقدم في محادثات السلام ويجب أن يفهم الطرفان أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لا يمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى. وتمديدها يتوقف على تعاون الطرفين نفسيهما وعلى ما يظهرانه من التزام بالعمل صوب تحقيق تسوية سياسية لخلافاتهما.

ويحدونا الأمل في أن يحيط الطرفان علما على نحو جاد بالفقرة ٤ من مشروع القرار وهي الفقرة التي تعرب عن عزم المجلس على إعادة النظر في مستقبل التزام الأمم المتحدة في طاجيكستان في نهاية مدة الولاية المقبلة إذا لم تتحسن آفاق السلام الدائم. وهذا الأمر يتماشى مع ما ذكره الأمين العام في الفقرة ٢٩ من تقريره ومفاده أنه إذا لم تتحسن في نهاية فترة الاستعراض المقبلة احتمالات تحقيق تسوية سلمية شاملة، يتعين على المجلس أن ينظر في خيارات بديلة لمستقبل البعثة، بما في ذلك احتمال سحبها.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد ميريم. ونحن نتمنى له كل النجاح في عمله الجديد.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي في البداية أن يتقدم إلى الأمين العام بتقديره الخالص على التقرير المفصل والموضوعي الذي قدمه بشأن التطورات في طاجيكستان وهو التقرير الذي يتضمن أيضا توصية حسنة التوقيت تتعلق بعمل المجلس في المستقبل.

ويتابع وفد بلدي بقلق وهلع كبيرين تدهور الحالة في طاجيكستان، وهي الحالة التي بلغت، حسب تقرير الأمين العام، أسوأ مرحلة لها وأكثرها تفجرا منذ الحرب الأهلية في عام ١٩٩٢. وتكثيف حدة القتال حول تافيلدارا منذ أوائل أيار/مايو هو بصورة خاصة مصدر جزع لنا. ومما يقلقنا احتمال أن يكون سقوط تافيلدارا بيد المعارضة يوم ١٢ أيار/مايو وقيام قوات الحكومة بشن هجوم مضاد يوم ٢ حزيران/يونيه نذيرا بانتشار العنف الذي يعصف بالبلد.

ومثلما ندرك جميعا، فإن البعدين العسكري والسياسي لأي صراع يتداخلان تداخلا وثيقا. والحالة في طاجيكستان ليست استثناء في هذا الصدد. ونرى أن التأخير في استئناف المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين مقلق بقدر ما تثيره الحالة على الأرض من قلق. وحقيقة أن وقف اطلاق النار لا يحترمه الطرفان الطاجيكيان باخلاص تؤكد الأهمية الحيوية لوجود إرادة سياسية للتنفيذ الفعال للالتزام الذي يتصف بطابع عسكري.

وفي هذا السياق، مما يشجع وفد بلدي علمه بأن حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية كلتيهما تشعران بأن الصراع في بلدهما لا يمكن حله إلا بالحوار السياسي. ومما يبعث على ارتياحنا علاوة على ذلك، الأنباء التي تفيد أن الجانبين وافقا في النهاية على استئناف المحادثات الطاجيكية في أوائل تموز/يوليه.

وننتهز هذه الفرصة كي نعبر عن ترحيبنا وتأييدنا للسيد غيرد ميريم الممثل الخاص الجديد للأمين العام في طاجيكستان الذي يعمل بنشاط للتقريب بين وجهات نظر الطرفين من أجل مصالحة وطنية حقيقية. وبالإضافة إلى تيسير الاتفاق لاستئناف محادثات الأطراف الطاجيكية، اضطلع أيضا بدور اساسي لضمان التمديد المؤقت والأساسي لاتفاق وقف إطلاق النار في أيار/مايو.

ورغم أن الأمين العام طلب إتاحة الوقت الكافي لمعرفة النتائج النهائية لجهود الممثل الخاص، يسعدنا أن نقول إنه تم بالفعل إنجاز نتائج إيجابية في فترة قصيرة نسبيا. ومن الواضح أن هناك مهمة رئيسية أخرى للممثل الخاص في الظروف الحالية تتمثل في مساعدة الأطراف الطاجيكية على القيام بالخطوات الضرورية لتحويل كلماتهم إلى تدابير ملموسة ونتعهد بدعمنا الكامل له وهو يواجه هذه التحديات الحرجة.

وإذ أضع في اعتباري أن الأداء السليم للأطر المؤسسية أساسي أيضا لتحسين الوضع في طاجيكستان، أود أن أدلي بالنقاط التالية. أولا وقبل كل شيء، ينبغي كفالة سلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وحرية حركتهم. وإذا كانت الأطراف الطاجيكية تقدر حقا الدور الذي تضطلع به تلك البعثة لتعزيز استقرار الحالة في البلاد، فهذا أقل ما يجب أن توفره الأطراف المعنية مباشرة.

ثانيا، يجب على الفور ودون تأخير استئناف أنشطة اللجنة المشتركة التي لم تعمل لأسباب أمنية. ونظرا لأن اللجنة المشتركة هي الإطار المؤسسي الوحيد الذي أنشأه اتفاق طهران لعام ١٩٩٤ وانها تتشكل من الأطراف المعنية مباشرة، فإننا نعتقد أن الاستئناف المبكر لأعمالها يكتسي أهمية كبيرة للغاية لضمان التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار.

ثالثا، ينبغي أن نواصل تشجيع الاتصالات المنتظمة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مع قوات الحدود الروسية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بالإضافة إلى التعاون الوثيق بين تلك البعثة وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي كان مرضيا حتى الآن. والواقع أن الاتصالات بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان والترتيبات الإقليمية تعطي دليلا قاطعا على المنفعة المتبادلة لهذا التعاون.

وأخيرا، إن إنشاء موقع اتصال إضافي في طالوقان يجب التعجيل به لغرض الإبقاء على الاتصالات مع قادة المعارضة المرابطين هناك. وفي هذا الصدد، من المطلوب أولا وقبل أي شيء، التعجيل بإنهاء الترتيبات اللازمة بين السلطات الأفغانية والمعارضة الطاجيكية الموحدة.

وأود أيضا، قبل أن اختتم بياني، أن أنوه بتوصية الأمين العام بأن يستعرض المجلس التزام الأمم المتحدة في مسرح عمليات طاجيكستان إذا لم تتحسن أفق التقدم بنهاية الستة أشهر التالية. ويراود وفدي الأمل بأن يكون هذا حقا رسالة قوية للأطراف المعنية بأنه دون الاستعادة الفورية لوقف إطلاق النار الفعال، بالإضافة إلى أحراز التقدم في المحادثات السياسية، قد يتعين على المجلس أن يرد على النحو الواجب.

ولما كانت الوثيقة المعروضة علينا تعبر بجلاء على ما يبدو عن النقاط السالف ذكرها، فسيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تهانينا الخالصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن خبرتكم ومهاراتكم الممتازة ستضمن نجاح أعمالنا. ونتعهد بتعاوننا الكامل معكم ومع وفد مصر. ونود أيضا أن نهنئ السفير تشن هواصن ووفد الصين على العمل الممتاز الذي قاموا به خلال شهر أيار/مايو الماضي.

يسجل وفدي قناعته الراسخة بأن حل الصراع الحالي في طاجيكستان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوسائل السلمية، ومن خلال الحوار فيما بين الأطراف وعلى أساس الالتزامات والتنازلات المتبادلة. وللأسف أن الحالة في طاجيكستان بسبب الخلافات القائمة فيما بين الأطراف الطاجيكية، اتجهت إلى الأسوأ على نحو واضح، ولم يحرز تقدم في المفاوضات من أجل إيجاد تسوية سياسية تمكنها من استعادة السلم والوفاق الوطني.

ويبدو أن البيانات المتكررة من الأطراف الطاجيكية بما مفاده أن الصراع لن يحسم بالوسائل العسكرية، وأنها تؤيد الحوار السياسي، وأنها مستعدة لاستئناف المفاوضات، متناقضة بالنظر إلى استئناف الأعمال العدوانية في البلد. وأن الأحداث التي وقعت في قطاع تافيلدارا وأماكن أخرى، والتي أسفرت عن فقدان أرواح بشرية وأدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية، تضيف مزيدا من الشك على إخلاص الأطراف ورغبتها في السلام.

ويعتقد وفدي أنه إذا كانت الأطراف ترغب حقا في أن تواصل عملية التفاوض، فإنها يجب أن تتقيد أولا وقبل كل شيء وعلى نحو صارم بأحكام اتفاق طهران المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدوانية الأخرى. ولما كان هذا شرط مسبق أساسي لاستمرار المحادثات، فإن وفدي يعتقد أن الأطراف يجب أن تمدد اتفاق وقف إطلاق النار لا لفترة قصيرة من الوقت، وإنما إلى أطول فترة تقتضيها المفاوضات بين الأطراف، كما اقترح المبعوث الخاص للأمين العام من قبل، وهو الاقتراح الذي قبلت به حكومة طاجيكستان وحدها. ولهذا، فإن وفدي بينما يحث الأطراف الطاجيكية على احترام التزاماتها النابعة من اتفاق طهران على نحو فعال ووقف الأعمال العدوانية فورا، يود أن يناشدها تمديد اتفاق وقف إطلاق النار طوال فترة المحادثات برمتها.

وفيما يتعلق بأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، يأسف وفدي لأن المراقبين العسكريين ما زالوا يتعرضون للمضايقة وأن الأطراف ما زالت تحد من حرية حركتهم وأن أنشطة اللجنة المشتركة متوقفة بسبب عدم توفر الأمن. ونأمل أن تقبل المعارضة الطاجيكية ضمانات الأمن المقدمة من حكومة طاجيكستان حتى يمكن استئناف عمل اللجنة المشتركة في القريب العاجل.

ويعتقد وفدي أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، رغم العقبات التي واجهتها لدى القيام بمهمتها، تسهم، بوجودها، في تعزيز الاستقرار في طاجيكستان من خلال اتصالاتها بقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما أنها لا تزال تيسر وصول المساعدة الإنسانية. ولهذا سنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض على المجلس، الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر. ونحن واثقون بأن الأطراف الطاجيكية عملا بالفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، ستبدي التزاما فعالا بالسلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية، وستتمكن في القريب العاجل من تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع.

الرئيس: اشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في جلسة رسمية تحت رئاستكم، سيدي، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون بأن عملنا سيتوج بالنجاح في ضوء ما تتمتعون به من مهارة وخبرة. ونود أيضا أن نشيد بسلفكم، السفير تشن هواصن، ممثل الصين، ووفده على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمالنا خلال شهر أيار/مايو.

والحالة في طاجيكستان مازالت متوترة لأن طرفي النزاع لا يقومان بالواجبات التي التزما بها بموجب اتفاق طهران لوقف إطلاق النار. ونحن نرى أن أي جهود لا يمكن أن تنجح دون وجود حسن النوايا من جانب الطرفين الطاجيكيين. فحل مشاكل ذلك البلد يتوقف على تصميم الطرفين على التوصل إلى حل لما بينهما من خلافات من خلال الحوار السياسي حول المصالحة الوطنية.

وفي هذا السياق، يرى وفدي من الأمور المشجعة أن الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية المتحدة كلتيهما أعلنتا اقتناعهما بأنه لا يمكن تسوية النزاع القائم في بلدهما بالوسائل العسكرية. ونحيط علما أيضا بأن الطرفين الطاجيكيين مستعدان لاستئناف المحادثات وبأنهما قبلا تمديد اتفاق وقف إطلاق النار، بغير شروط، لمدة ثلاثة اشهر. وندعو الطرفين إلى إبقاء وقف إطلاق النار طوال فترة المحادثات الطاجيكية، لأننا نؤمن أن هذا من شأنه أن يكون عنصرا هاما في تهيئة مناخ مؤات للحوار السياسي الشامل في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية في ذلك البلد.

وتلاحظ حكومتي بقلق بالغ تدهور الحالة في طاجيكستان، كما سجل في تقارير الأمين العام. وترى حكومتي أن الطرفين الطاجيكيين نفسهما يتحملان في المقام الأول المسؤولية عما بينهما من خلافات. وندعو الطرفين إلى تمكين اللجنة المشتركة من استئناف أنشطتها دون تأخير. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة طاجيكستان على توفير الضمانات الأمنية اللازمة لأعضاء المعارضة في اللجنة المشتركة.

وتولي غينيا - بيساو أهمية خاصة لدور الأمم المتحدة في إعادة السلم إلى طاجيكستان. ولذلك نأسف لأن الطرفين الطاجيكيين قد فرضا قيودا على تحركات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ونرى أن تعاون الطرفين مع البعثة ومع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في طاجيكستان شرط أساسي للقيام بأنشطة إنسانية هناك.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي للجهود المضنية التي يبذلها الأمين العام ورابطة الدول المستقلة وكل من يساهم في السعي إلى السلام في طاجيكستان. ونرحب بتعيين السيد غيرد ميريم ممثلا خاصا للأمين العام لطاجيكستان، ونرجو له كل نجاح في مهمته الصعبة.

وستصوت غينيا - بيساو تأييدا لمشروع القرار المعروض على المجلس، راجية أن يلقي بصيص أمل على الطريق المسدود الذي تواجهه عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان.

الرئيس: أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ شويشيان (ترجمة شفوية عن الصينية): يرحب الوفد الصيني بممثل طاجيكستان في قاعة مجلس الأمن اليوم. لقد استمعت لبيانه بعناية، وينبغي

أن يكون هذا البيان عنصرا إيجابيا في مداولات المجلس بشأن طاجيكستان.

لقد وافقت الأطراف الطاجيكية مؤخرا على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لفترة ثلاثة أشهر إضافية، من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى استئناف سريع للمفاوضات السياسية. ونلاحظ أن الطرفين المعنيين يقومان بالتحضير للجولة القادمة من المفاوضات السياسية. ويرحب الوفد الصيني بذلك.

ونؤكد من جديد أنه ينبغي احترام سيادة جمهورية طاجيكستان وسلامتها الإقليمية. فالنهج الأساسي لتسوية مسألة طاجيكستان هو أن يقوم الطرفان المعنيان بحل خلافاتهما من خلال المفاوضات السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية. وترجو الصين مخلصة، بوصفها جارة لطاجيكستان، أن يحقق هذا البلد السلام والاستقلال والرفاهية لشعبه.

ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاصون لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمسألة الطاجيكية. وقد قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بدور إيجابي، في الاضطلاع بمهمتها. وستواصل القيام بهذا الدور. ونأمل أن يتعاون الطرفان المعنيان تعاونا وثيقا مع البعثة، مع ضمان أمن موظفيها، حتى تتمكن من القيام بمهامها دون عوائق.

ويوصي الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن، بأنه يلزم إبقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، في الظروف الحالية. ونحن نؤيد هذه التوصية، وسندلي بصوتنا تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

إن الاستمتاع بسماع كلمات طيبة من سمات الطبيعة البشرية، وهذا أمر يشارك فيه السفير تشين هواصن. وسأقوم، بالتأكيد، بنقل إلى السفير تشين كل ما وجه إليه اليوم من كلمات طيبة.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، في البداية، أن أرحب بممثل طاجيكستان في قاعة مجلس الأمن.

قبل ستة أشهر، وافق مجلس الأمن، بموجب القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥) على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا، كل ثلاثة أشهر، عن التقدم المحرز في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع. ونحن نشكر الأمين العام على التقارير التي يقدمها كل ثلاثة أشهر، عملا بذلك القرار. وقد نظر مجلس الأمن بعناية في آخر هذه التقارير (S/1996/412)، الذي كان أساس مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

ولا يستطيع وفد بلدي أن يخفي ما يشعر به من إحباط إزاء المعلومات التي مؤداها أنه لم يحرز تقدم خلال هذه الفترة، بل أن الحالة في طاجيكستان ما زالت تتسم بالتوتر وأنها تدهورت تدهورا خطيرا، بالفعل، في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعاقت الأعمال العدائية السعر إلى مفاوضات سياسية وأدت إلى ركود فعلي في عمية السلام.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا الخاص ورفضنا الشديد لاستمرار انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤، وعدم إيجاد الظروف اللازمة لدعم ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، مثل إحراز تقدم في عملية المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية، على نحو ما طلبه مجلس الأمن بصورة متكررة.

وقد أعرب وفدي مرارا عن إدانته القوية للمضايقات والقيود المفروضة على حرية تحرك بعثات الأمم المتحدة. ولذلك نود أن نشير إلى قلقنا بصورة خاصة إزاء الوقائع في هذه الحالة، وأن نذكر الطرفين بأنه يجب أن يضمن بكل دقة أمن وسلامة الموظفين المدنيين والعسكريين في البعثة الموجودة في طاجيكستان.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية الحرجة الناتجة عن النزاع. ولذلك نعرب عن تأييدنا وامتناننا بصورة خاصة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان والتي تقدم مساعدة مباشرة للأشد تضررا. ونؤكد، بالتالي، أن المجتمع الدولي عليه أن يواصل تكريس اهمامه لحالة الطوارئ المستمرة، المصحوبة بانتشار البطالة والفقر والمجاعة، كما أوضح الأمين العام في آخر تقرير له.

وعلاوة على ذلك، يود وفدي، في سياق قلقنا للحالة الإنسانية في طاجيكستان، أن يؤكد الأهمية التي يعلقها على النداء الوارد في مشروع القرار الذي يطلب إلى الطرفين الطاجيكيين أن يتعاونا تعاونا كاملا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل تيسير تبادل الأسرى والمحتجزين بين المعارضة والحكومة.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة في طاجيكستان، نرى دلالة إيجابية في إعراب الطرفين عن اعتقادهما أن الطريق الوحيد لحل النزاع الطاجيكي هو الحوار السياسي. وبناء على ذلك نناشد بقوة سلطات الحكومة والمعارضة على السواء أن تترجم موقفها البناء هذا إلى أفعال. ولذلك نحث كلا الطرفين على استئناف المفاوضات السياسية بلا إبطاء والتعهد بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتجديده إلى أجل غير مسمى.

نعتقد أنه ينبغي أن يتلقى المجلس دون أي مزيد من الإبطاء بوادر ملموسة من الطرفين تدل على نيتهما السير قدما في عملية السلام. فإن اتخاذ مثل هذا الموقف يتسق مع الرغبة التي أعرب عنها في مناسبات كثيرة، ويجري إقرارها الآن من جانب المجلس، وهي الرغبة في مواصلة تقديم التعاون والدعم من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع.

وبناء على ذلك، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار، الذي يمدد ولاية البعثة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا الثابت وتقديرنا للممثل الخاص، السيد غيرد ميريم، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، الذين يضطلعون بمهامهم في هذه الظروف الصعبة.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، بأن أقدم إليكم تهاني وفدي لتوليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. ونحن على ثقة من أنكم، بما تتحلون به من المهارة الدبلوماسية والخبرة الواسعة، ستديرون أعمال المجلس بصورة فعالة. ويتعهد وفدي بالتعاون الكامل معكم ومع وفدكم.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير تشن هواصن، ممثل الصين، لقيادته الممتازة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوافي عن الحالة في طاجيكستان الوارد في الوثيقة S/1996/412. إن استمرار القتال وتدهور الحالة الإنسانية للسكان المدنيين وانهيار محادثات عشق آباد أمور تثير الرعب حقا. ونطلب من جميع الأطراف أن توقف القتال فورا، وخاصة في تافيلدارا، وأن تسمح للسكان المدنيين بالعودة إلى ديارهم بأمن وسلام. ولذلك نرحب ببياني الرئيس رحمانوف والسيد نوري الذين أعربا بهما عن قبولهما تمديد اتفاق وقف إطلاق النار. ومن المشجع أيضا الأنباء عن اقتراب الطرفين من الاتفاق على استئناف المحادثات الطاجيكية في أوائل تموز/يوليه. ويسرنا أن نلاحظ أن الحالة في سائر البلد ما زالت هادئة بوجه عام رغم علمنا بالحالة المحتملة التفجر في لينين آباد بعد مظاهرات الاحتجاج الضخمة وما أعقبها من تدخل من جانب الحكومة.

نرحب بمبادرة الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد غيرد ميريم، أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة ونأمل أن تؤتي هذه المبادرة ثمارها قريبا بجمع الطرفين إلى مائدة المفاوضات.

كانت الحكومة الطاجيكية والمعارضة الطاجيكية المتحدة، في تصريحاتهما الأخيرة، متفقتين على أن السلام والاستقرار الدائمين في طاجيكستان لن يحققهما سوى الحل السياسي لهذا النزاع. ونحن نأسف عميق الأسف للقيود التي يفرضها الطرفان على تحركات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وفي حين نرحب بتأكيدات الرئيس رحمانوف أن هذه القيود سترفع، نشعر بالقلق إذ لم تتخذ حتى الآن أي إجراءات ملموسة في هذا الصدد. ونطلب من جميع الأطراف أن تتعاون مع البعثة.

من الواضح، في ضوء الحالة السائدة في طاجيكستان، أن دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة لا يزال مهما. ونحيط علما بأن حكومة طاجيكستان شددت على أهمية استمرار وجود البعثة في البلد. ولهذه الأسباب، يؤيد وفدي تمديد ولاية البعثة لفترة ستة

أشهر أخرى، كما اقترح الأمين العام، وسيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا الآن.

وختاما، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد داركو سيلوفيتش، الذي يترك منصبه الآن كرئيس للبعثة، للعمل الجيد الذي قام به. ونود أيضا أن نشكر العميد حسن أباظة وأفراد البعثة على ما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل في ظروف خطرة وشاقة. وأخيرا نود أن نرحب بالسيد غيرد ميريم، في دوره المزدوج كممثل خاص جديد للأمين العام وكرئيس لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

الرئيس: أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/430.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، الصين، شيلي، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٦١ (١٩٩٦).

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالتقرير الصريح والمفصل الذي قدمه الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان وتؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر أخرى. وإننا، إذ نفعل ذلك، نود أن نؤكد قلقنا الجدي إزاء تدهور الحالة العسكرية في طاجيكستان وعدم إحراز تقدم حتى الآن في المحادثات الطاجيكية التي تجري بوساطة الأمم المتحدة.

إن قوات الحكومة الطاجيكية وقوات المعارضة، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره، مشتبكة فيما بينها الآن في أخطر قتال يجري في البلد منذ نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٩٢. ويواصل الجانبان إعلان التزامهما بوقف إطلاق النار القائم ولكنهما، في واقع الأمر، يواصلان تعزيز قواتهما ويقومان بهجمات وهجمات مضادة، ولم يظهرا أي ميل إلى إنهاء هذا التصعيد الخطر. وهناك أيضا تقارير تقول بأن بعض المناطق الشمالية من أفغانستان تعرضت للقصف الجوي أو لنيران المدفعية في الأشهر الأخيرة، وذلك في سياق النزاع الطاجيكي، على ما يبدو. ونحث الجانبين بأقوى العبارات، على إنهاء القتال الآن والالتزام الدقيق بأحكام وقف إطلاق النار.

ومن المشاكل الخطيرة أيضا عدم إحراز التقدم في محادثات السلام. فالدورتان الأخيرتان من المحادثات لم تحققا، فيما يبدو، أي تقدم نحو إيجاد حل للنزاع، على الرغم من الجهود الصادقة التي بذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص السيد بيريز - باليون. وإننا نشعر بالجزع لما ظهر من عجز الجانبين حتى الآن عن الاتفاق حتى على بعض تدابير بناء الثقة، مثل تبادل الأسرى.

ومن العناصر الأساسية لتحقيق المصالحة الوطنية استئناف عمليات اللجنة المشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاق إطلاق النار. ونؤيد الدعوة الواردة في القرار الموجهة إلى المعارضة الطاجيكية المتحدة بقبول الضمانات الأمنية الخطية التي عرضتها عليها مؤخرا حكومة طاجيكستان. وفي الوقت نفسه، نحث الحكومة على تكثيف تحقيقاتها في الحادث الذي وقع في ٢٤ شباط/فبراير، وهو اختطاف العضو في رئاسة اللجنة المشتركة الممثل للمعارضة، والذي ما زال مفقودا.

يجب أيضا على الجانبين التقيد بالتزامهما بالسماح للمراقبين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بحرية الحركة والوصول دون أي عوائق إلى المناطق التي يمكن أن يكون قد حدث فيها انتهاك لوقف إطلاق النار. ويقول الأمين العام في

تقريره إن أنشطة البعثة أعيقت إعاقة شديدة بسبب القيود المفروضة من الجانبين. وإن هذا الأمر يدعو إلى التشكك في صدق التزام الطرفين برسالة البعثة.

ونرحب بالممثل الخاص الجديد، السيد ميريم، ونثني على جهوده النشطة من أجل البدء بالجولة المقبلة من المحادثات في أسرع وقت ممكن. ويؤسفنا أن الحكومة لم تتمكن من قبول دعوة السيد ميريم للبدء بالمحادثات في ١٧ حزيران/يونيه. ونفهم أن المحادثات يمكن أن تبدأ في الجزء الأول من شهر تموز/يوليه ونحث الأطراف الطاجيكية على ألا تدع هذا الموعد يفوت أكثر من ذلك.

وأخيرا، أود أن أؤكد على تأييد حكومة بلدي القوي للفقرة في هذا القرار التي تدعو الى استعراض مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيسكتان إذا لم تتحسن آفاق عملية السلام خلال فترة الولاية. وإن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان دليل ملموس على التزام المجتمع الدولي بمساعدة الأطراف الطاجيكية على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أن تكون فعالة حقا إذا لم تلتزم الأطراف مجددا بهذه الأهداف.

السيد ماتوشيفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أستهل بياني بتهنئتكم، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. واسمحوا لي أن أؤكد لكم على تعاون وفد بولندا التام وتأييده الكامل. وأود كذلك أن أشيد بالسفير تشن ممثل الصين على الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس في شهر أيار/مايو. ونتوجه كذلك بشكرنا لجميع أعضاء وفد بلده.

لقد صوت وفد بولندا مؤيدا القرار الذي اتخذه المجلس لتوه. وإننا لعلى اقتناع أن استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان سيسهم في تثبيت استقرار ذلك البلد وسيساعد الأطراف في محاولاتها لحل الصراع بطريقة سلمية.

وإن نهجنا إزاء تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة فـي طاجيكستـان يستنـد أيضـا الـى بعض الإشارات المشجعة القادمة من طاجيكستـان، وأن تكن مازالت ضعيفة ومتناقضة. وأشير الى الالتزام المجدد من جانب زعماء الطرفين بالتسوية السياسية للصراع. وفي هذا السياق، نرحب بالاستعداد الواضح لدى الحكومة والمعارضة لاستئناف المحادثات الطاجيكية. لقد أثر قرار الحكومة والمعارضة بتمديد وقف إطلاق النار أيضا فـي موقفنا بشأن القرار، بالرغم من أنـه مازال يتعين على الطرفين أن يدللا على إخلاصهما في هذا الصدد.

وهذا يدفعنا الى تقديم ملاحظتين أخريين. فأثناء مناقشة اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، تقدم أعضاء مجلس الأمن بعدد من الملاحظات التي لا تبعث على الأمل والمتعلقة بالتطورات الحالية في طاجيكستان. وبعض هذه التطورات تثير الجزع بصورة خاصة. فالقتال المستعر على نطاق واسع ما فتئ يتسبب بمعاناة إنسانية هائلة، وخسائر في الأرواح وإلحاق الدمار. ووفقا للأمين العام، فإن الحالة الراهنة في طاجيكستان هي أسوأ مراحلها منذ انتهاء الحرب الأهلية في ١٩٩٢.

ويبدو أن طرفي الصراع لا يتأثران بالنداءات والالتماسات التي وجهها مجلس الأمن والواردة في البيانين الرئاسيين بشأن طاجيكستان، اللذين أصدرا في آذار/مارس وأيار/مايو من هذا العام على التوالي. فعلى سبيل المثال، ينطبق هذا على تعامل الأطراف مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، مما أدى الى تقييد حركة أفراد البعثة والى انعدام الأمن الكافي وعدم توفر ظروف السلامة. ونتوقع أن تتحسن هذه الحالة فورا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام على جهوده التي يبذلها في مساعدة الأطراف وهم في طريقهم الشاق نحو السلام والمصالحة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جيرد ميريم، لما قام بإنجازه منذ تعيينه مؤخرا وأن أؤكد له على تأييدنا له في الجهود الأخرى التي يبذلها. أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن امتناننا لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ولشركائهم في قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

تلك هي التعقيبات التي تعين على وفد بولندا أن يدلي بها بالإضافة الى البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، وهو البيان الذي يؤديه وفد بلدي.

الرئيس: أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لمصر.

يود وفد مصر أن يبدأ بالإعراب عن تقديره للأمين العام على تقريره المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ولمجهودات المبعوث الخاص السابق للأمين العام الذي أدى مهامه على أحسن وجه.

إن وفد مصر قد أيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للأسباب التالية:

أولا، القلق الذي تشعر به الحكومة المصرية، إزاء تدهور الأوضاع في طاجيكستان، واقتناعها بالحاجة الملحة الى التزام الطرفين بكل إخلاص وبحسن نية بتنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها، وبصفة خاصة ضرورة الاستئناف المبكر - ودون تأخير - للمحادثات بهدف التوصل الى تسوية سلمية في أقرب فرصة.

ثانيا، وقف كافة الأعمال العدائية فورا والامتثال التام لاتفاق طهران لوقف إطلاق النار ولجميع الالتزامات الأخرى التي تعهد بها الطرفان، وبصفة خاصة تمديد وقف إطلاق النار طوال فترة المحادثات الطاجيكية، سيكون له أثر بالغ على تسهيل التوصل للتسوية السلمية وخلق مناخ من الثقة المتبادلة فيما بينهما.

ثالثا، على الرغم من القيود المفروضة على حرية حركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة، والمخاطر التي تمس سلامة أفرادها، فإن استمرار هذه البعثة في مهامها يشكل عنصرا أساسيا لتوفير المناخ الملائم لاستمرار المحادثات ولتأمين الجهود الرامية لتحقيق التسوية السلمية. وفي هذ الصدد، فإننا نؤكد على ضرورة قيام الطرفين - بتأمين حرية حركة البعثة وضمان أقصى قدر من الأمن لقواتها.

إن وفد مصر وقد أيد مشروع القرار بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة يؤكد على أهمية أن يتم إعادة تقييم الموقف بالكامل - خاصة تقييم مدى جدية الأطراف في التوصل الى تسوية سلمية - لدى انتهاء الولاية الجديدة للبعثة.

وفي الختام، يود وفد مصر التقدم بالشكر الى السفير داركو سيلوفيتش، رئيس بعثة الأمم المتحدة السابق، على مجهودات بلاده المميزة، كما يرحب وفد مصر بالممثل الخاص للأمين العام السيد ميريم، ويتمنى له كل التوفيق في مهامه.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

ليس هناك من متكلمين آخرين في القائمة.

وبذلك يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.